

الثروة الحيوانية في العالم

أهداف
التنمية
المستدامة

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



تحويل قطاع الثروة الحيوانية من خلال أهداف التنمية المستدامة



الثروة الحيوانية في العالم

تحويل قطاع الثروة الحيوانية من خلال أهداف التنمية المستدامة

الاقتباس المطلوب

منظمة الأغذية والزراعة. 2018. الثروة الحيوانية في العالم: تحويل قطاع الثروة الحيوانية من خلال أهداف التنمية المستدامة- بإيجاز. روما. 12 صفحة. الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها. إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

© FAO, 2018



بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف متاح وفقاً لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar)

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة، ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [طبعة اللغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (<http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules>)، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، ومسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org

مقدمة

عوامل الإنتاج في البلدان النامية قد يمنع مربي الماشية الفقراء من الاستفادة من النمو الاقتصادي السريع الذي يشهده هذا القطاع؛ ويمكن لزيادة الإنتاج القصير الأجل من خلال الاستخدام المفرط للموارد أن تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية على المدى الطويل؛ ورغم أن كثافة الانبعاثات في تراجع، فإن ارتفاع الإنتاج سيسفر عن ارتفاع إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة؛ ويمكن للتنافس على الأراضي لإنتاج العلف أن يعيق توافر الموارد لإنتاج الأغذية؛ ويمكن لظهور أو انتشار الأمراض الحيوانية العابرة للحدود أن يشكل مخاطر كبرى تهدد الصحة العامة وأن يفضي إلى اضطراب التجارة؛ ومن المحتمل أن يؤدي الترويج لقطاع أكثر قدرة على المنافسة مع مستويات أعلى من تركيز السوق إلى إعاقة قدرة صغار المنتجين على المشاركة في الأسواق. وثمة أيضاً حاجة ملحة للحد من الآثار السلبية للإنتاج الحيواني على التنوع البيولوجي والبيئة ولوقف الاستخدام غير المناسب لمضادات الميكروبات في مجال الصحة الحيوانية. كما يمكن للإخفاق في معالجة هذه التفاعلات أن يؤدي إلى استبعاد التفاعلات الإيجابية وإلى هيمنة المقايضات السلبية.

وبصيغة أخرى، سيقتضي تعزيز مساهمة الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحولاً عميقاً لهذا القطاع. وسيستلزم ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، على النظر إلى ما هو أبعد من السياسات والاستثمارات الخاصة بالثروة الحيوانية. كما سيستلزم صياغة استراتيجيات لإزالة الحواجز التي تحول دون وصول المزارعين مربي الماشية الفقراء إلى أصول الإنتاج والخدمات الريفية؛ وللسماح لأسعار الأغذية ذات المصدر الحيواني بأن تعبر بصورة أفضل عن العوامل الخارجية السلبية؛ ولتعزيز المنظمات المعنية بالثروة الحيوانية مع التركيز على صغار المنتجين جنباً إلى جنب مع الجمعيات والتعاونيات الخاصة بهم. وهذا يعني أن الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاجية يجب أن تركز على صغار المنتجين؛ وأن خدمات الإرشاد يجب أن تراعي المنظور الجنساني. ويكتسي إضفاء الطابع المؤسسي على التخطيط في عملية الوقاية الروتينية من الأمراض، بما في ذلك تعميم اعتماد نهج «صحة واحدة»، نفس القدر من الأهمية. كما أن الإصلاحات التجارية، والاستثمار في البنية الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الموارد المالية،

نواجه فترة تتخللها تحديات هائلة: فشخص واحد من كل ثمانية أشخاص في العالم يعيش في فقر مدقع؛ و815 مليون شخص يعانون من نقص التغذية؛ و1.3 مليارات طن من الأغذية تهدر كل عام؛ و6 ملايين طفل يموتون كل سنة قبل سن الخامسة؛ و202 مليون شخص يعانون من البطالة؛ وترتبتا ومياها العذبة ومحيطاتنا وغابائنا تندهور بسرعة في حين أن التنوع البيولوجي في تآكل؛ وتغير المناخ يؤدي إلى المزيد من الضغط على الموارد التي نعتمد عليها، وإلى تعطيل العديد من الاقتصادات الوطنية وتدمير حياة العديد من الأشخاص. وقد انصب تركيز النقاش الدائر حول الثروة الحيوانية، لمدة عقود، على كيفية زيادة الإنتاج بطريقة مستدامة. ولكن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) أضافت بعداً جديداً أوسع نطاقاً لهذا النقاش. فقد حولت محور تركيز هذا النقاش من تشجيع الإنتاج المستدام في حد ذاته إلى تعزيز مساهمة القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن لقطاع الثروة الحيوانية المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز الأصول التي تستخدمها الأسر الريفية لتحقيق أهدافها المعيشية؛ والمساعدة على إدراج الدخل؛ ودعم خلق فرص العمل؛ وتزويد العالم بإمدادات كافية وموثوقة من اللحم والحليب والبيض ومنتجات الألبان؛ وتحسين التطور الإدراكي والجسدي للأطفال فضلاً عن متابعة الدراسة والأداء المدرسي؛ وتمكين المرأة الريفية؛ وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية؛ وتوسيع نطاق فرص الحصول على الطاقة النظيفة والمتجددة؛ ودعم النمو الاقتصادي المستدام؛ وإدراج العائدات الضريبية وكسب النقد الأجنبي؛ وإتاحة فرص للقيمة المضافة والتصنيع؛ وتحفيز روح مبادرة أصحاب الحيازات الصغيرة وسد الثغرات المتعلقة بعدم المساواة؛ وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ وزيادة قدرة صمود الأسر لمواجهة الصدمات المناخية؛ وجمع أصحاب المصلحة المتعددين لبلوغ هذه الأهداف.

إلا أن هناك عدداً من التفاعلات المعقدة التي ينبغي معالجتها أيضاً. فتدني مستويات توافر

الثروة الحيوانية الوارد في أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، وكيفية وضع مقاصد وطنية تسترشد ليس فقط بمستوى الطموح العالمي ولكن تراعي أيضا السياقات الوطنية. ولدعم التحول المطلوب في قطاع الثروة الحيوانية بشكل أفضل وتحسين مساهمته في بلوغ الأهداف التنمية المستدامة، يتناول هذا التقرير تفاعل القطاع مع كل هدف من الأهداف وأوجه التآزر المحتملة والمقايضات والترابطات المعقدة المعنية.

والابتكارات التكنولوجية والتنمية المؤسسية مسائل ضرورية في الوقت الذي يجب فيه جعل أسواق الماشية أكثر شفافية وكفاءة.

وسيتمثل أحد التحديات الرئيسية في ترجمة دور الثروة الحيوانية الوارد في أهداف التنمية المستدامة إلى سياسات واستراتيجيات وطنية. فأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها طموحة وعالمية. وهكذا، سيتعين على كل بلد أن يبت في كيفية إدراج دور



الرسائل الرئيسية

ارتفاع إنتاجية العمل وتسهيل إضافة القيمة، والتي تتسم بكثافة اليد العاملة.

ترجمة النمو السريع للثروة الحيوانية إلى وتيرة أسرع في الحد من الفقر

بالنظر إلى النمو السريع المتوقع لقطاع الثروة الحيوانية وإلى حقيقة اعتماد الكثير من الفقراء على الثروة الحيوانية لكسب عيشهم، اعتبرت مساهمة الثروة الحيوانية في الحد من الفقر من الأمور المسلّم بها. ومما لا يرقى إليه الشك أن الثروة الحيوانية يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في الحيلولة دون وقوع السكان في شرك الفقر ولكن قدرة القطاع على إخراجهم من هذا الشرك مسألة قابلة للنقاش بصورة أكبر. ومع تزايد عدد سكان العالم، يتوقع تزايد الطلب على المنتجات الحيوانية في البلدان النامية، ولذلك يجب إيجاد سبل كفيلة بضمن أن يفضي هذا النمو إلى المساعدة بشكل فعّال على الحد من الفقر. ولكن ثمة حاجة إلى بلورة فهم أفضل للعلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وكذلك للعوامل التي يمكن أن تجعل نمو الثروة الحيوانية يصب في مصلحة الفقراء.

ينقل تقرير الثروة الحيوانية في العالم المعنون «تحويل قطاع الثروة الحيوانية من خلال أهداف التنمية المستدامة» محور تركيز النقاش من تشجيع الإنتاج المستدام في حد ذاته إلى تعزيز مساهمة القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدعو إلى اعتماد نهج متكامل للتنمية المستدامة للثروة الحيوانية، ويسلّط الضوء على الترجمة الفعلية لأهداف التنمية المستدامة إلى إجراءات وطنية مستهدفة في مجال السياسات باعتبارها التحدي الرئيسي المائل

تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الآثار المضاعفة لقطاع الثروة الحيوانية

تسهم نظم الثروة الحيوانية بشكل كبير في الاقتصادات الوطنية في مختلف أنحاء العالم. فقيمة الإنتاج الحيواني تمثل 20 و40 في المائة من إجمالي الإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على التوالي. ولكن يمكن تعزيز مساهمة الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي من خلال الآثار المضاعفة العمودية والأفقية التي تتجاوز الإنتاج. وبالفعل، فالقطاع غير الزراعي يميل إلى الاستجابة للتغيرات في الإنتاج الحيواني بشكل أكبر من قطاع الزراعة نفسه. ولذلك، ينبغي للسياسات أن تعزز نماذج نظم الثروة الحيوانية التي تؤدي إلى

موازنة المتناول من الأغذية ذات المصدر الحيواني لزيادة النمو المعرفي لدى الأطفال ومتابعتهم الدراسة وأدائهم المدرسي

توفر الأغذية ذات المصدر الحيواني بروتينات عالية الجودة وسهلة الهضم، وهي غنية بالطاقة وتوفر مغذيات دقيقة سهلة الامتصاص ومتوافرة بيولوجيًا. ومن الأسهل الحصول على هذه المغذيات من الأغذية ذات المصدر الحيواني مقارنة بالأغذية النباتية الأصل. ويمكن لتوفير كميات كافية من الأغذية ذات المصدر الحيواني في النظم الغذائية لأطفال المدارس أن يضيف التنوع الذي تشتد إليه الحاجة وأن يحافظ على الأداء المعرفي وحالة المغذيات الدقيقة والنمو والنشاط البدني والإنجاز الأكاديمي والاستجابة المناسبة للقاحات ويحسن ذلك مع صد الميكروبات الانتهازية في الوقت ذاته.

تعزيز مشاركة النساء وسلطاتهن في مجال صنع القرار في قطاع الثروة الحيوانية

إن النساء والفتيات في المناطق الريفية وشبه الحضرية، في مختلف أنحاء العالم النامي، يشاركن إلى حد كبير في نظم الثروة الحيوانية. لكن النساء، مقارنة بالرجال، يفتقرن إلى إمكانية الحصول على الموارد، مما يعني أن مربيات الماشية عادة ما يواجهن عراقيل اقتصادية واجتماعية ومؤسسية أكبر. ولتتمكن النساء من العمل بشكل مجدي في قطاع الثروة الحيوانية ومن الاستفادة منه، ينبغي للسياسات والبرامج العمل على إزالة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين، وكذلك العقبات والقيود التي تعترض سبيل النساء.

زيادة كفاءة استخدام المياه في الإنتاج الحيواني لمواجهة ندرة المياه

تستخدم الزراعة قرابة 70 في المائة من جميع المياه العذبة بينما يستخدم الإنتاج الحيواني نحو 30 في المائة منها. ولتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية، يستعمل قطاع الثروة الحيوانية بشكل متزايد المياه المخصصة للزراعة، مما يؤدي إلى احتدام المنافسة مع الاحتياجات المائية الأخرى للبشر والمحاصيل - الزراعة.

تحقيق إمكانات قطاع الثروة الحيوانية للقضاء على الجوع وسوء التغذية

يمكن لقطاع الثروة الحيوانية الإسهام بطرق متعددة في القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، من بينها زيادة الاستهلاك المباشر للأغذية المغذية ذات المصدر الحيواني؛ والمساعدة على إدراج الدخل؛ ودعم خلق فرص العمل؛ وإدراج الإيرادات الضريبية وكسب النقد الأجنبي. ولكن يجب على هذا القطاع التغلب على بعض التحديات المترابطة الجديدة. فتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية سيزيد من حدة الضغط الحالي على النظم الإيكولوجية، وسيواجه منتجو الثروة الحيوانية المزيد من المنافسة على الموارد إلى درجة أنه من المحتمل تزايد الإنتاجية بوتيرة أبطأ رغم افتراض ارتفاعها. وعلاوة على ذلك، فإن التحول الجاري الذي تشهده بنية سوق هذا القطاع قد يمنع صغار المنتجين والمستهلكين الفقراء من الاستفادة من النمو الاقتصادي وتحسينات الإنتاجية.

منع الأمراض الحيوانية لضمان حياة مفعمة بالصحة

تعتبر الثروة الحيوانية والمنتجات المشتقة منها، في مختلف أنحاء العالم، أصولاً مهمة بالنسبة إلى سبل معيشة البشر، ومن خلال تغذية عالية الجودة، بالنسبة إلى صحة البشر ورفاههم. ولكن حيوانات، بما في ذلك حيوانات المزرعة ومنتجاتها، تشكل أيضاً مخاطر لصحة البشر. فتزايد أعداد الحيوانات والإدارة المكثفة وتसारح وتيرة تجدد القطعان والاحتفاظ بأعداد كبيرة من الحيوانات في أماكن صغيرة وكذلك تجزؤ الموائل من خلال زيادة الإنتاج الحيواني، كلها عوامل تؤدي إلى زيادة احتمال تفشي أمراض حيوانية عالية التأثير. كما يساهم الاستخدام غير المناسب لمضادات الميكروبات واستخدامها المفرط وإساءة استخدامها في الإنتاج الحيواني في زيادة مقاومة مضادات الميكروبات لدى العوامل المسببة للمرض، مما يؤدي إلى حالات عدوى للبشر في مختلف أرجاء العالم. ويكتسي ضمان التعاون بين المتخصصين في الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان والمسؤولين عن الصحة العامة والقطاع التجاري، بما في ذلك قطاع العلف، من خلال نهج «صحة واحدة»، أهمية حاسمة لوضع استراتيجية وقائية ومتكاملة بشأن مخاطر صحة البشر المرتبطة بالثروة الحيوانية.



النامية، في سلاسل القيمة من خلال توفير منتجات غير متطورة للجهات الفاعلة النهائية، ما يمثل حصة ضئيلة جدًا من تجهيز المنتجات الزراعية ومن مجموع الصادرات. ونظرًا إلى أن المنتجات لا تنطوي جميعها على نفس الأثر في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فإن التركيز على المنتجات غير المتطورة يحول دون تحقيق قطاع الثروة الحيوانية في كثير من البلدان النامية لنمو اقتصادي أسرع. فالتنمية الاقتصادية لا تتعلق فقط بتحسين إنتاج نفس مجموعة السلع ولكن تعني أيضا اكتساب قدرات أكثر تعقيدًا لتنويع الإنتاج باتجاه منتجات أكثر تطورًا ومستويات إنتاجية أعلى. ويتيح التصنيع للبلدان النامية فرصًا كبيرة لإضافة القيمة والتعقيد إلى منتجات الثروة الحيوانية الأولية، مما يسمح للقطاع بدخول المرحلة النهائية من سلاسل القيمة العالمية وبالتالي تعجيل وتيرة التنمية الاقتصادية.

مصاحبة الانفتاح على التجارة بسياسات خاصة بالتنمية المالية والمؤسسية وبتطوير البنية الأساسية للحد من عدم المساواة في ما بين الدول

إن الفكرة القائلة بأن الانفتاح على التجارة يسهم في تضيق الفجوة الإنمائية بين البلدان راسخة

وبالنظر إلى البصمة المائية الكبيرة للإنتاج الحيواني، من المهم تحسين كفاءة استخدام المياه والتوجيهات في مجال السياسات على امتداد نظام الإنتاج لضمان الحصول على مصادر المياه المأمونة والتصحاح المأمون.

تحويل روث الحيوانات إلى طاقة نظيفة متجددة

يفتقر نحو 17 في المائة من سكان العالم إلى الكهرباء و38 في المائة إلى مرافق الطبخ النظيفة. ويعيش حوالي 80 في المائة من هؤلاء الأشخاص في المناطق الريفية. ويمكن لتحويل روث الحيوانات إلى غاز حيوي أن يؤدي إلى توافر مصدر محلي مهم للوقود المتجدد لأكثر من مليار شخص، ويتيح لهم فرص الحصول على طاقة مستدامة وموثوقة وفي المتناول. وسيكون لذلك أهمية خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا حيث غالبًا ما تفتقر القرى الريفية إلى الربط المباشر بشبكات الكهرباء الوطنية، مما يجعلها تتخبط في الفقر والتخلف.

إضافة القيمة والتعقيد إلى المنتجات الحيوانية من خلال التصنيع

تساهم المنتجات الحيوانية، في العديد من البلدان



© Werner Lampert GmbH/Ramona Waldner

المناخ الرئيسية للإنتاج الحيواني في المناطق الحضرية إدرار الدخل وخلق فرص العمل وتحسين الأمن الغذائي والتغذية. ولكن الثروة الحيوانية في المناطق الحضرية تشكل أيضا مخاطر كبيرة لأنها يمكن أن تطرح، في ظل غياب البنية الأساسية والإصحاح المناسبين، مخاطر بيئية وعلى الصحة العامة. ومن أجل جعل المدن أكثر استدامة، لا بد من اتخاذ تدابير محددة للحد من تلك المخاطر، بما في ذلك تحسين التنسيق بين إدارات الصحة والزراعة والبيئة وإدارة البلديات.

إنتاج المزيد بتكلفة أقل، مع الموازنة بين الاستهلاك، والحد من الفوائد

ينبغي لقطاع الثروة الحيوانية، في ظل توقع تزايد استهلاك المنتجات الحيوانية، إنتاج المزيد بتكلفة أقل. فالإنتاج والاستهلاك غير المستدامين لا يساهمان فحسب في الاستخدام غير الفعال للموارد بل يشكلان أيضا مصدر الفرص الاقتصادية المهدورة والأضرار البيئية والفقر والمشاكل الصحية. ويمكن لاعتماد أفضل الممارسات أن يفضي إلى مكاسب كبيرة في كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. كما يمكن لإعادة توازن النظم الغذائية لتحقيق التوصيات التغذوية أن يؤثر بشكل كبير على استخدام الموارد الطبيعية وانبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن زيادة تحسين الكفاءة من خلال الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية على امتداد

بقوة في النظرية الاقتصادية التقليدية. إلا أن المكاسب المحتملة المتأتية من تحرير التجارة لن تؤثر بالضرورة بنفس الطريقة في جميع البلدان والمجموعات ضمن المجتمع الواحد. ومن المحتمل أن تكون هناك اختلافات كبيرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والبلدان المصدرة الصافية والبلدان المستوردة الصافية، وداخل البلدان وعبرها، وفي ما بين المزارعين الصغار والتجارين، والمنتجين الريفيين غير الزراعيين والمستهلكين في المناطق الحضرية. ولم يكن قطاع الثروة الحيوانية في البلدان النامية، في كثير من الأحيان، في وضع جيد للاستفادة من تحرير التجارة. ولكي يؤدي إصلاح التجارة إلى الحد من انعدام المساواة بين الدول، ينبغي مصاحبته بالسياسات المناسبة الخاصة بالتنمية المالية والمؤسسية وبتطوير البنية الأساسية.

تعظيم المنافع مع إدارة مخاطر الثروة الحيوانية في المناطق الحضرية في الوقت ذاته

أقرّ مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لعام 1996 بالزراعة الحضرية، بما في ذلك الإنتاج الحيواني، باعتبارها إحدى «الممارسات المستصوبة» بالنسبة إلى المدن المستدامة. ويضطلع الإنتاج الحيواني بدور متغير ومثير للجدل، ولكن غالبا ما يكون ضرورياً في المدن وبالنسبة إليها، لا سيما في البلدان النامية. وتشمل

في النظم الغذائية لكل من أنواع الماشية والأنواع المائية، مما يسهم بالتالي في صون النظم الإيكولوجية البحرية. ومن شأن التخطيط الأكثر فعالية للمناطق الساحلية ومستجمعات المياه والتعاون الوثيق بين قطاعات الثروة الحيوانية والعلف ومصايد الأسماك المساعدة في تعزيز استدامة نظم إنتاج الأغذية البرية والبحرية على حدٍ سواء

تعزيز توفير خدمات النظم الإيكولوجية من خلال الإدارة المستدامة للمراعي وإدخال التحسينات في كفاءة استخدام الأعلاف

تعاني الموارد الطبيعية من التدهور وتعرض النظم الإيكولوجية للضغط والتنوع الحيوي للفقدان في مختلف أنحاء العالم. وتنطوي الأراضي التي تستخدم للرعي وإنتاج العلف على آثار بيئية كبرى. وفي حين يظطلع قطاع الثروة الحيوانية بدور في التقليل من التنوع البيولوجي وفي تدهور الأراضي وإزالة الغابات، فإنه يوفر خدمات قيّمة تؤدي إلى حماية الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية البرية واستعادته وتعزيزه وإلى مكافحة التصحر وعكس مسار تدهور الأراضي ووقف تآكل التنوع البيولوجي. وتتوقف الآثار البيئية لقطاع الثروة الحيوانية، سواء أكانت سلبية أم إيجابية، على نظام إنتاج وإدارة الثروة الحيوانية. ويمكن للإنتاج الحيواني أن يكتسي أهمية حاسمة، على سبيل المثال، في دعم الإدارة المستدامة للمراعي والحفاظ على الحياة البرية، وتعزيز خصوبة التربة ودورة المغذيات

تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي من خلال الثروة الحيوانية

تشكل البيئة التي تنعم بالاستقرار والسلام أساس التنمية المستدامة. وفي العديد من المجتمعات المحلية في البلدان النامية، يرتبط الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بقطاع الثروة الحيوانية. والثروة الحيوانية، خلال الأزمات خاصة أثناء مراحل الإنعاش والتأهيل، لا غنى عنها لاستعادة إمدادات البروتين الحيواني. وفي ما يتعلق بالصحة العامة، يمكن أن تنفث الأمراض الحيوانية بسرعة وأن تتطور إلى أزمات صحية واجتماعية واقتصادية كبرى على

سلاسل الإمداد. ونظراً إلى أنه ثمة حاجة إلى إدخال تحسينات على امتداد كامل دورة حياة المنتجات، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستهلكون وصانعو السياسات وتجار التجزئة وممثلو القطاع. إلا أن تكييف التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها في البيئات المحلية ووضع السياسات والبنية الأساسية الداعمة لتشجيع اعتمادها، تشكل التحدي الأكبر

مكافحة تغير المناخ وآثاره من خلال تحسين كفاءة استخدام موارد الثروة الحيوانية

إن العلاقة القائمة بين الثروة الحيوانية وتغير المناخ هي علاقة ذات اتجاهين. فالثروة الحيوانية تساهم، من جهة، مساهمة كبيرة في تغير المناخ. وتشكل أخرى، يؤثر تغير المناخ على الإنتاج الحيواني. وتشكل الكفاءة عاملاً أساسياً للتقليل من الانبعاثات ولبناء القدرة على الصمود على حدٍ سواء. ويوجد عدد من خيارات التخفيف والتكيف المتاحة لتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية مع زيادة الكربون في التربة وإعادة تدوير المغذيات من داخل السلاسل الغذائية. ويتطلب تنفيذها نقل التكنولوجيا والمعارف جنباً إلى جنب مع الحوافز المناسبة والإطار التنظيمي المواتي. ولكن هناك أيضاً حاجة إلى اتخاذ تدابير تتجاوز بوابة المزرعة، بما في ذلك التغييرات المؤسسية وإدارة مخاطر الكوارث وشبكات الأمان الاجتماعي

الحد من أثر الثروة الحيوانية على النظم الإيكولوجية البحرية عن طريق منع التلوث واحتواء استخدام المنتجات السمكية في علف الحيوانات

تواجه أسماك المحيطات في العالم تهديدات جسيمة من حيث التنوع البيولوجي وانخفاض الأصد على حدٍ سواء. ويشكل الاستغلال المفرط لمصايد الأسماك المصدر الرئيسي للضغط. فجزء كبير من المصيد السمكي العالمي يُحوّل إلى مساحيق وزيوت سمكية ويستخدم في علف حيوانات اليايسة. ولكن استخدام عدد من الأعلاف المصنوعة من النباتات، جنباً إلى جنب مع الأحماض الأمينية والأزيميات الاصطناعية، أدى إلى انخفاض كبير في استخدام المساحيق السمكية

الظروف الوطنية. وفي مجال سياسات الثروة الحيوانية العالمية، شهدت الآونة الأخيرة نقاشات حول المساهمة المحتملة للقطاع في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولكن لا يوجد، في الوقت الحالي، إطار سياسي شامل لتقييم إدراج القضايا المتعلقة بالثروة الحيوانية والاستدامة في العمليات السياسية الوطنية ولدعم ذلك بمزيد من الفعالية. ولتحسين دعم إدراج السياسات والممارسات الخاصة بالثروة الحيوانية في استراتيجيات التنمية المستدامة، يقدم تقرير الثروة الحيوانية في العالم إطارا سياسيا يتعلق بالثروة الحيوانية وأهداف التنمية المستدامة كأداة لتعزيز أثر تحليل سياسات الثروة الحيوانية في إنجاز خطة عام 2030.

التقدم باتجاه وضع نهج متكامل للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية

جرت العادة على أن يجري تحليل استدامة الثروة الحيوانية باستخدام نهج قطاعي جزئي يقيم تأثيرات تنمية هذا القطاع على أحد الأبعاد المحددة للاستدامة. وعلى نقيض مفهوم «ركائز» ريو للتنمية المستدامة، فإن الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة في خطة عام 2030 متداخلة ومتراصة في ما بينها عبر الإطار بأكمله. ويدعو تقرير الثروة الحيوانية في العالم إلى وضع إطار متكامل لضمان الاستدامة، يعالج في الوقت نفسه الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة أكثر توازنا.

نقل محور تركيز النقاش من تشجيع الإنتاج المستدام في حد ذاته إلى تعزيز مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

انصب تركيز النقاش المتعلق بالثروة الحيوانية، لمدة عقود، على كيفية إنتاج المزيد بتكلفة أقل لتوفير الغذاء لـ 9.8 مليارات شخص بحلول عام 2050. ولكن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 أضافت بعدا جديدا أوسع نطاقاً لهذا النقاش. فقد حوّلت محور تركيز النقاش من تشجيع الإنتاج المستدام في حد ذاته إلى تعزيز مساهمة هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المستوى الإقليمي وأحيانا على المستوى العالمي. وعلاوة على ذلك، يمكن للخلافات بين السكان على الأراضي والمراعي أن تشكل مصدراً للنزاعات. ويمكن لآليات، مثل حقوق الملكية المحددة جيدا والتشريعات الواضحة والسياسات السليمة الخاصة بالثروة الحيوانية والثقة في المؤسسات المحلية، أن تعزز دور القطاع كمحفز للسلم والاستقرار الاجتماعيين.

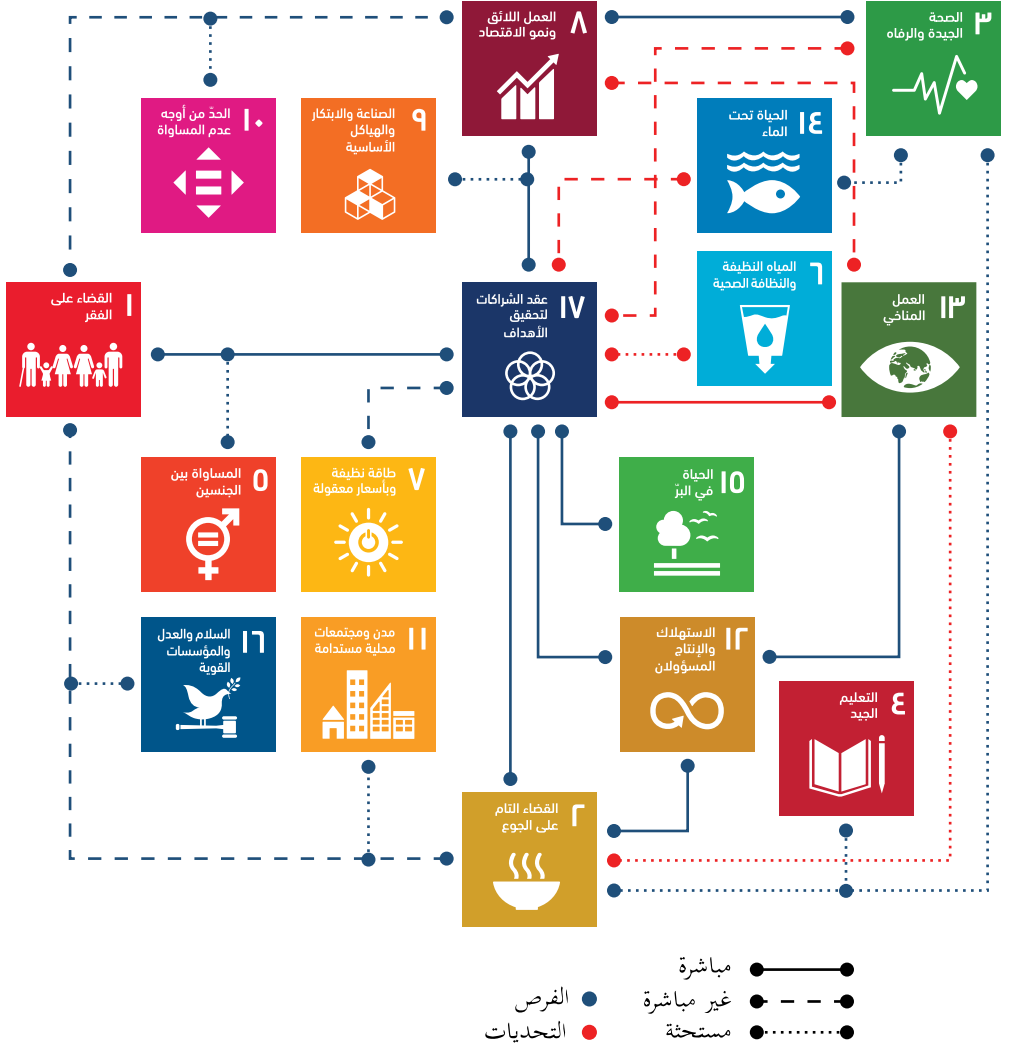
إقامة شراكات شاملة وفعالة في قطاع الثروة الحيوانية من أجل دعم تحقيق خطة عام 2030

يكتسي الالتزام القوي بالشراكة والتعاون أهمية محورية بالنسبة إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويقتضي نطاق المعارف والتجارب والخبرات اللازمة تعبئة طائفة واسعة من الاختصاصات ومشاركة العديد من أصحاب المصلحة. وتهدف العمليات المتعددة أصحاب المصلحة إلى بناء توافق في الآراء حول الحلول المستدامة وتحفيز التغيير من خلال الحوار والتشاور والتحليل المشترك. ويعول قطاع الثروة الحيوانية أصلاً على عدد من الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. فهي تؤدي دوراً رئيسياً في ضمان النمو المستدام في الإنتاج الحيواني، وتلبية الطلب العالمي المتزايد مع معالجة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في الوقت ذاته. ورغم أن الحاجة إلى إقامة شراكات متعددة أصحاب المصلحة لتعزيز أثر مبادرات القطاعين العام والخاص تحظى بالاعتراف، ثمة حاجة إلى زيادة الفهم في ما يتعلق بشرعية العمل المشترك وشموليته وقابليته للحكومة وفعاليتها وأثره الإيجابي.

ترجمة الدور الرئيسي للثروة الحيوانية الوارد في أهداف التنمية المستدامة إلى سياسات واستراتيجيات وطنية

إن أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها طموحة وعالمية. وهكذا، سيتعين على كل بلد البت في كيفية إدراج دور الثروة الحيوانية الوارد في أهداف التنمية المستدامة في العمليات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالتخطيط، وفي كيفية تحديد المقاصد بالاسترشاد بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة

مدى تعقيد التفاعلات بين الثروة الحيوانية وأهداف التنمية المستدامة





CA1177AR/1/11.18
© FAO, 2018

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص، نسب المُصنّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC-SA 3.0 IGO

